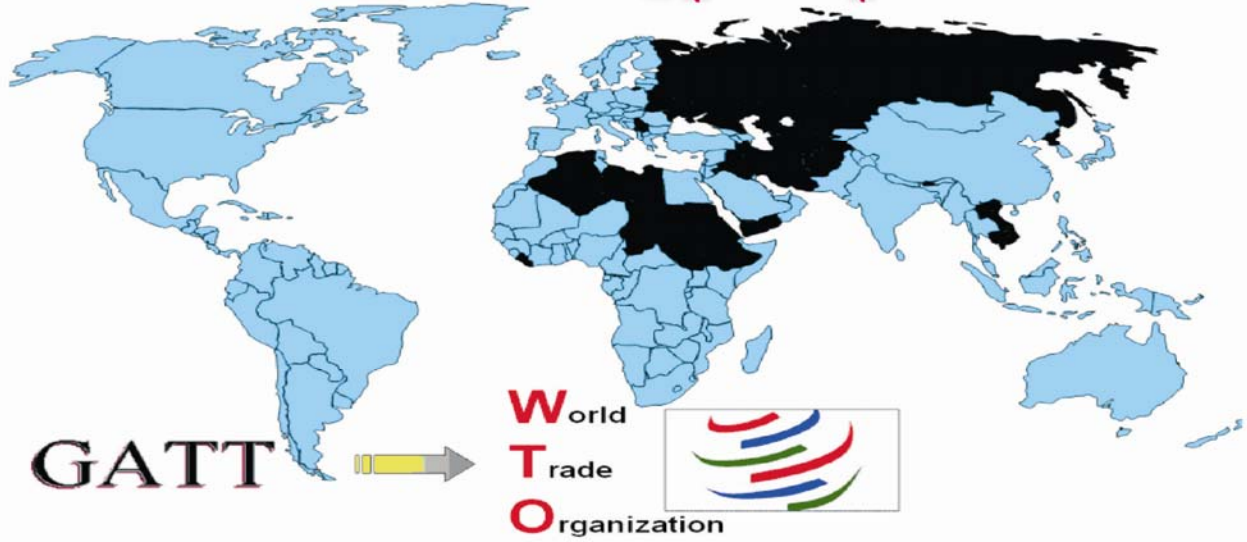


# التحديات التجارية تواجه العراق عند الانضمام الى (WTO)



\* أ.د. بلاس جميل خلف

من التصنيع من اجل احلال الواردات الذي يأخذ في الحسبان حاجات الاقتصاد المحلي الى التصنيع من اجل التصدير الذي سيكون عرضة لما يمكن ان تتخذه الدول الصناعية المتقدمة من اجراءات لمواجهة.

معنى ذلك انه ستتكون في العراق صناعة ناشئة يديرها القطاع الخاص و عليها منافسة السلع الصناعية المستوردة في اسواقها المحلية و قبل ان تنافس هذه السلع في الاسواق العالمية.

ففي ظل التسابق التكنولوجي المحموم و ما يتطلبه من اموال ضخمة يفترض بالعراق ان يعيد بناء قطاعه الصناعي وفق المواصفات التكنولوجية المعاصرة ، لكي يكن مؤهلاً لمنافسة الاخرين.

## 1- تحديات القطاع الصناعي .

ان وضع التصورات بما يمكن ان تكون عليه الصناعة العراقية و محاولة تحديد الاثار المتوقعة للاتفاقيات التجارية امر ضروري ومن هذه الاثار ان اية صناعة ناشئة لا بد لها من توفر شروط معينة من اهمها ان يكون هناك دور للدولة، حيث لا يمكن لاي صناعة في مرحلة الانطلاق ان تقوم بانتاج سلع منافسة دون حماية من الدولة.

ان الصناعة العراقية او المتبقي منها ستواجه معضلات لا حصر لها سوف تعيق انطلاقها و اعادة بنائها من جديد او ستقوم هذه الصناعة على اساس ماستفضي اليه برامج مؤسسات برينتون وودز من ابعاد الدولة عن النشاط الصناعي و التحول

ان تطبيق الاتفاقيات التحريرية التي تمخضت عن جولة الاورغواي سيكون لها اثار سلبية واسعة على القطاعات الاقتصادية في العراق فلا يمكن ان نعقد امال كبيرة على تحرير انتقال السلع و المنتجات العراقية الى اسواق الدول او ان تعمل حرية التجارة على نمو القطاعات الاقتصادية للعراق بسبب مجموعة من التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي يجب دراستها وتشخيصها ومعالجتها لخلق البيئة الملائمة للانضمام وبالتالي الاستفادة من الفرص التي تمنحها عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي:-

\* دكتوراه في الاقتصاد  
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الفكرية و هذا سيؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية مما يسبب مشاكل كبيرة وضعف قدرة هذه المنتجات على منافسة المنتجات العالمية .

### -الاستثمار الاجنبي

ان تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة اثار سلبية على الاقتصاد العراقي فبمجرد ان توقع الدولة على هذه الاتفاقية تصبح مجزومة بالتخلي عن سلطتها في فرض القيود الضرورية لها على الاستثمار الاجنبي المباشر في كل ما يتعلق بنمو الاقتصاد الوطني او في توجيه الاستثمار وفقا لمصالحها الوطنية او في خلق فرص اكبر لعمالها او في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات مما يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية يفقد البلد المضيف القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي الامر الذي يعرض من تبعيته للدول الصناعية المتقدمة التي تنتمي اليها هذه الشركات .



### - تحدي رؤوس الاموال

مشكلات الصناعة العراقية عديدة ولا حصر لها و تتمثل في عدم قدرة القطاع العام والقطاع الخاص على توفير رؤوس الاموال اللازمة لاعادة بناء وتشغيل القطاع الصناعي في ظل الديون الضخمة و الظروف المالية الصعبة فيكفي ان نعلم انه على الرغم من الامكانيات المالية والعلمية والتكنولوجية والفنية التي تمتلكها الشركات الاحتكارية ومراكزها البحثية فضلا عن كل ذلك فان حكومات الدول الصناعية السبع قد انفقوا بما يزيد على (345) مليار على البحث والتطوير للمساك بما يسمى بالتكنولوجيا الراقية ، لذا على الدولة تقديم الدعم المالي للمشايخ الصناعية الخاصة ، وتقديم الاموال اللازمة للقطاع الصناعي العام للقيام بعمليات البحث والتطوير وبما يخدم الصناعة العراقية ككل.

### - هجرة الادمغة الى الخارج .

واذا ما اراد العراق تشغيل مكائن حديثة و متطورة فان ذلك يتطلب منه يد عاملة كفوءة و هذا ما يندر و جوده الان داخل العراق بسبب هجرة اعداد كبيرة من الكفاءات العلمية الى الخارج. ان القوة التي سيقع العراق تحت هيمنتها والمتمثلة ببريتون- وودز و سيطرة الشركات عابرة الاوطان سوف تؤدي الى ابعاد الدولة الى حد ما في صياغة القوانين لا سيما المتعلقة في العمل و الاستثمار و هذا طبعا سوف يؤثر سلبا على العمالة ويمكن ان يزيد البطالة ، فضلا عن تحكم هذه الجهات بمستويات الاجور لغرض خفض التكاليف و تعظيم الارباح و تحديد نوعية التكنولوجيا التي ستستوردها .

### - هجرة رؤوس الاموال

نتيجة للظروف الامنية والانفلات الامني وسياسة الاغراق فقد اصبحت البيئة العراقية طاردة للاستثمار مما ادى ذلك الى هروب رؤوس الاموال العراقية الى الخارج مما اثر سلبا على حجم الاستثمارات الموجهة نحو الداخل .

### - ارتفاع تكاليف التصنيع

سيؤدي الانضمام الى ارتفاع تكاليف التصنيع بسبب ارتفاع اسعار براءات الاختراع كنتيجة طبيعية لما تفرضه الاتفاقية الخاصة لحماية الملكية الفكرية، فكون العراق بلد مستورد للتكنولوجيا فانه سيدفع مبالغ طائلة نتيجة لارتفاع اسعار السلع الوسيطة و الرأسمالية اثر قيام الشركات الاحتكارية بحماية حقوق الملكية

بمميزات و احجام كبيرة جدا مما يمكنها ان تحل و ببساطة محل الشركات الوطنية التي تقدم الخدمات نفسها بعد ازاحتها عن مواقعها عند تطبيق الاتفاقية.

ان تحرير الخدمات ممكن ان يؤدي الى فقدان الدولة لجزء من حقوقها في توجيه بعض الخدمات التي لها مساس بالمصلحة الوطنية و التي غالبا ما تتعارض مع مصالح الشركات المذكوره مثل خدمات البنوك و التأمين التي لها علاقة و ثقة بالسياسة الاقتصادية العالمية للدولة و دورها الكبير في تعبئة المدخرات و توجيه الاستثمار بدعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، او خدمات النقل و المقاولات و دورها الحيوي في خدمة المشروعات الاقتصادية الكبرى التي تعول عليها الدولة كثيرا في دفع عملية التنمية.



## ضعف الامكانيات

المالية والفنية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والادارية والتسويقية للقطاع الخاص مقارنة بالامكانيات الهائلة التي يمتلكها النشاط الخاص في الدول المتقدمة والشركات الاحتكارية والتي تفوق امكانيات دول نامية.

## تحديات البطالة

كما انه لا يمكن ان يعول على الاسـ استثمار الاجنبي في خلق فرص و اسعة للاسـ استخدام و امتصاص البطالة المتفاقمة و التي تجاوزت 50% بعد عام 2003.

## ثانياً : تحديات القطاع الخدمي

تبعاً لاتفاقية تحرير التجارة يفترض بالدولة ان تتخذ كافة الاجراءات و تصدر القوانين و التشريعات التي تسهل دخول الخدمات مما يؤدي الى انتقاص من السيادة الوطنية اثر فتح الحدود امام الافراد و الشركات الاجنبية للدخول للعراق بهدف تقديم خدماتهم و يفترض وفقاً للاتفاقية ان يعاملوا معاملة الافراد و الشركات الوطنية انطلقاً من مبدأ المعاملة الوطنية الذي نصت عليه الاتفاقية الامر الذي يؤدي الى عجز الدولة عن حماية مشروعاتها الوطنية التي تنتج الخدمات نفسها و التي تقدمها الشركات الاجنبية وذلك لان شركات الخدمات في العراق كما هو عليه الحال في الدول النامية ذات احجام صغيرة، فضلا عن انها اقل كفاءة من الشركات الاجنبية المنتجة للخدمات نفسها و في حالة رفع الحواجز امام الخدمات القادمة من الدول الصناعية فان ذلك سوف يولد منافسة غير متكافئة للقطاعات الوطنية المنتجة للخدمات . فخدمات البنوك و شركات التأمين و الاتصالات التي لها صلة وثيقة بالتنمية سوف تسيطر عليها الشركات الاجنبية التي تتمتع

**نستنتج مما تقدم ان عملية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية امر ضروري ولا بد منه ولكن الظروف الحالية غير ملائمة للانضمام وذلك لوجود مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تحول دون الاستفادة من الفرص التي تمنحها عملية الانضمام الى المنظمة، ولغرض الاستفادة من الفرص التي تمنحها عملية الانضمام لابد وضع استراتيجية من شأنها تجاوز كل التحديات وهذا يتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة.**